IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية "نحو اتجاهات حديثة وادارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر" للفترة من 26 – 27 آذار 2022

تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003 - 2017)

م. م. مرتضى حسين لفته البديري [1] ، م. م. مروان شاكر عبيد الزركاني [2]

الخلاصة

تهدف الدراسة الى بيان دور الاستثمار الاجنبي المباشر بصفته واحدًا من أهم العناصر الرئيسة في قيام أي أقتصاد لما له من دور في النظام الاقتصادي وارتباطه بصورة مباشرة مع المتغيرات الاقتصادية الاخرى، فضلا على كونه من الادوات الفاعلة في مسالة تغيير البنية الرئيسة للاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الهيكلية وتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية المستدامة الامر الذي يعمل على زيادة حجم الطاقات الانتاجية، ذلك لكونها ترتبط بعلاقات إيجابية مع معدلات النمو الاقتصادية. ان السياسات الاقتصادية لها دور اساسي في جذب الاستثمار الاجنبي والذي يمكن تحديده بجمله من المؤشرات الاقتصادية ومن بينها استقرار سعر الصرف مقابل العملات الاجنبية وتخفيض معدلات التضخم باعتباره مؤشر للاستقرار الاقتصادي، فضلا على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الذي له دور بارز في تفسير حركة الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

انتساب الباحثين
[1،2] قسم ادارة الاعمال، كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، 52001

[1]mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq
[2]Marwan.shaker@alkutcollege.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : آب 2022

Measuring and Analyzing the Impact of Some Economic Variables on Attracting Foreign Direct Investment in the Iraqi Economy for the Period (2003-2017)

Assist. Lec. Mortada Hussein Lafta Albudiere [1] ,
Assist. Lec. Marwan Shaker Obaid Al-Zarkani [2]

Abstract

The study aims at statement of the role of Foreign direct investment as one of the most important main elements in the establishment of any economy because of its role in the economic system and its direct connection with other economic variables، in addition to being one of the effective tools in the issue of changing the main structure of the national economy، correcting structural imbalances and stimulating sustainable economic development processes. Which works to increase the volume of production capacities، because it is linked to positive relationships with economic growth rates. Economic policies have a key role in attracting foreign investment، which can be identified by a number of economic indicators، including the stability of the exchange rate against foreign currencies and the reduction of inflation rates as an indicator of economic stability، in addition to the indicator of GDP، which have a prominent role in interpreting the movement of foreign direct investment.

Keywords: foreign direct investment، exchange rate، gross domestic product، inflation

Affiliation of Authors
[1,2] Business Administration Department, Alkut University College, Iraq, Wasit, 52001

[1]mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq
[2]Marwan.shaker@alkutcollege.edu.iq

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2022

المقدمة:

ان هذا الموضوع المرتبط بالاستثمار الاجنبي المباشر والبيئة الاستثمارية يحظى بأهمية كبيرة في جميع دول العالم وبالأخص النامية منها فهو يمثل احد اهم الموضوعات الاقتصادية الاستراتيجية والتي لها دور فعال في العديد من التحولات الاقتصادية الدولية سواء أ كان ذلك على مستوى التمويل المالي أم على مستوى التسويق او التكنولوجيا، فهو يساهم في زيادة القدرات الانتاجية للدول ورفع النمو الاقتصادي لذا فان الكثير من الدول النامية ركزت اهتماماتها في محاولة تحسين البيئة الاستثمارية عن طريق وضع جملة من القوانين والتشريعات المنظمة لذلك وتقديم الحوافز للمستثمرين الاجانب وازالة بعض القيود التي تقف في طريقهم ومنح التسهيلات والضمانات ومحاولة تبسيط الاجراءات في عملية الحصول على التراخيص وكذلك محاولة توفير البنى الاساسية المناسبة في قطاعات المعلومات والاتصالات من اجل تهيئة المناخات الاستثمارية المناسبة في جذب وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، لذا شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ارتفاع ملحوظ في مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر بعد التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي ودخوله في مرحلة جديدة من التطور والتقدم في مجالات الاستثمار وبحسب ما يملكه من مكانه مرموقة وموقع استراتيجي وثروات اقتصادية.

المبحث الاول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:**

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم القضايا الأساسية التي تركز اهتمام دول العالم نحوها خلال المدّة الاخيرة وفي العراق تحديداً على إثر التوسع في حجم الاسواق والزيادة في دخول الشركات متعددة الجنسية ودورها البارز في التمويل لذلك نرى أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية لها دور كبير في التأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر.

2. **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث على أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية بصفتها متغيرات َمستقلة لها تأثير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد العراقي بصفته متغيرًا تابعًا.

3. **اهداف البحث:**

يهدف البحث الى بيان مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته والعوامل المحددة في جذب واستقطابه والمكونات الأساسية له وتوضيح تأثير المتغيرات الاقتصادية عليه وقياس ذلك الأثر من خلال استخدام الأسلوب الكمي القياسي.

4. **منهجية البحث:**

لقد تم الاعتماد على استخدام الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي فضلا على استخدام الاسلوب القياسي الكمي في بيان العلاقة الاقتصادية بين متغيرات النموذج.

5. **حدود البحث:**

تمثلت الحدود المكانية للبحث بالاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية فأنها تمثلت بالمدّة (2003-2017).

6. **هيكلة البحث:**

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة، اشتمل الأول منها على الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني اشتمل على الأسلوب التحليلي للاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية، اما الثالث فقد تمثل بالأثر القياسي للمتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي الختام تم إضافة الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها من خلال البحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر: أن الاستثمار الاجنبي المباشر واحد من اهم وابرز القضايا الاساسية التي اتجهت اهتمامات دول العالم نحوها ومن بينها الدول النامية ، اذ نرى انها بدأت تظهر وبشكل متزايد خلال منتصف الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي تبعاً لجملة من العوامل والمتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية ومن ابرزها التوسع الكبير في حجم الاسواق الاقتصادية فضلا على ارتفاع عمليات دخول الشركات متعددة الجنسية والذي يندرج الاستثمار من اهم نشاطاتها ومصادرها في عملية التمويل خصوصاً مع تزايد حجم المديونية الخارجية وانحسار حركة الاقراض الدولية ، التي لها دور مهم في مسالة تمويل الاستثمارات للدولة النامية خلال مدّة السبعينات ، ومن هنا اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً عن القروض الاجنبية في عملية التمويل الدولية . عُرف مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بحسب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونتكاد) على أنه ذلك الاستثمار الذي يمتاز بكونه ذا علاقة طويلة الامد بين الشركة الام والشركة في الدولة المستقبلة للاستثمار وبالتالي سينعكس ذلك

على قدرة الشركة الام في عملية التحكم الاداري بالشركة التابعة ويكون حصة الشركة الام من رأس المال ما لا يقل عن 10% [1]. كما عرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) على أنه الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (البلد الام) بامتلاك اصلاً موجود في بلد اخر (البلد المستقبل) مع وجود اليه لدية في ادارة ذلك الاصل [2] ، من هنا يمكن التميز بينه وبين الاستثمار الاجنبي غير المباشر عن طريق الرقابة الفعلية التي تمارس على الشركة اذ ان السيطرة على الشركة سوف يقابله استثمار مباشر ، اما اذا لم يكن هناك سيطرة على الشركة فإن هذا سيمثل استثمار غير مباشر كما ان حجم السيطرة يتمثل بمقدار المساهمة في راس المال للمشروع وأن هذا المقدار يختلف من دولة الى أخرى وبحسب قوانينها . اما بالنسبة للعراق فان الاستثمارات الاجنبية كانت سابقاً محصورة فقط في القطاع النفطي ، ففي العهد الملكي فأن الانتاج كان محصورًا بيد الشركات الاجنبية البريطانية و بعض الشركات الاخرى التي امتلكت امتيازات في انتاج النفط واستمر هذا الحال حتى بعد انتهاء مدّة الحكم الملكي ، اذ تم الاستعانة بالشركات الاجنبية في عام 1950م بعد ان تم انشاء مجلس الاعمار بهدف انجاز جمله من المشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي والري والطرق والجسور ، اما بعد عام 1963 م فقد شهد تغير في الفكر الاقتصادي والذي كان يميل نحو المركزية والشمولية (النهج الاشتراكي) الامر اذي نجم عنه اتخاذ قرارات معارضة للاستثمار الاجنبي و بالتالي تمت السيطرة على كل مؤسسات الدولة الاقتصادية والذي كان من أبرز قراراتها هو قرار التأميم . اما بعد عام 2003 فقد كان هناك تحول نحو اقتصاد السوق اذ ظهر الانفتاح الواسع امام الاستثمارات بهدف خدمة الاقتصاد الوطني ومن أهم اصداراته هو قانون الاستثمار الاجنبي رقم (39) لسنة 2007 الخاص بتنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها في داخل العراق، وكذلك قانون (13) لسنة 2006 الخاص بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ثانياً: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر: الاستثمار المشترك: يمتاز هذا النوع من الاستثمار بكونه مشروع مشترك بين طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين وبشكل دائم ، أذ أنه يقوم على أساس المشاركة مع رأس مال وطني ونسبة من المشاركة تتم على وفق أسس وقوانين الدولة الداخلية المضيفة وتبعاً لاتفاق وتراضي الاطراف وبحسب حدود وقوانين المنظمة لتملك الاجانب وان هذه المشاركة لا تقتصر على راس المال فقط بل تتعداها ، فقد تصبح شاملة للإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، وبذلك فأنها ستحقق اضافات وفوائد كبيرة لأطراف العقد اذ انها ستزيد من تراكمات راس المال مع ادخال التقنيات والمهارات وتوافر فرص العمل[3] .

الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: أن هذا النوع من الاستثمار يعد ألاهم والاكثر أنتشاراً وتفضيلاً لدى الشركات وذلك لأسباب عدّة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي، إذا ان الشركة ستضمن السيطرة وبصورة كاملة على الانتاج والتسويق وبالنهاية القضاء عبى مسألة التخوف من عمليات التسرب في التكنولوجيا الى الشركات الاخرى، أما بالنسبة للدول المستضيفة فأنها تكون مترددة في عملية السماح بتواجد مثل هكذا نوع من الشركات لتخوفها من الاحتكار والتبعية الاقتصادية[4] .

مشروعات أو عمليات التجميع: هذا النوع من الاستثمار يكون على شكل اتفاقية بين طرفين هما الطرف الاجنبي والبلد المضيف ويتم من خلال هذه الاتفاقية قيام الطرف الاجنبي بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين بهدف تجميعه ليصبح منتجاً نهائياً فضلا على تقديم الخبرات اللازمة والتي تتعلق بالتصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي معين متفق عليه [5] .

الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع من الاستثمار الى انشاء مناطق حرة من أجل تشجيع قيام الصناعات التصديرية وبذلك تسعى الدولة الى جعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات عن طريق أعطاء المشاريع الاستثمارية نوع من الحوافز والمزايا والاعفاءات الكمركية [6] .

ثالثاً: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر: تنطلق اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال كونه يقوم بإعطاء قوة دافعة للاقتصاد المحلي لغرض تحسين قدراته في عملية التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمساهمة بالعملية الانتاجية للدولة وبالتالي يكون جزءًا فاعلا في رفع الكفاءة عن طريق الارتباط مع الاقتصاد العالمي والعملية الانتاجية الدولية، من هنا يمكن بيان اهم العوامل التي من خلالها تتضح معالم أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر وكالآتي:

1- تقديم جملة من الاصول النقدية المختلفة عبر الشركات متعددة الجنسية الى الدولة والتي تعد في ذات الوقت بصفتها قناة عن طريقها يتم تسويق المنتوجات دولياً.
2- نقل التكنولوجيا والتنظيم والادارة المتطورة من الدولة المتقدمة الى الدول الاخرى أضافة الى وضيفتها الاساسية المتمثلة بتوفير التمويل لشراء المصانع والآلات [7] .
3- له دور بارز في التنمية البشرية اذ ان المشروعات الاستثمارية المشتركة تقوم بخلق فرص عمل جديدة وبالتالي القضاء على البطالة.

4- من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فأن ذلك سيعمل على رفع معدلات الاستثمار فضلا على استقطاب المدخرات المحلية نحو الانشطة الاساسية وبالتالي رفع عوائد الملكية والذي بدوره يؤدي الى زيادة المدخرات ومن ثم زيادة الاستثمارات.

5- يعد مصدر اساسياً من مصادر التمويل الخارجي وبصورة خاصة لتلك الدول التي لا تمتلك أي دخل من المصادر الطبيعية والتي اقتصاداتها متعمدة بصورة رئيسة على المديونية الخارجية.

6- يعدّ مصدرًا رئيسا من مصادر معالجة الخلل في ميزان المدفوعات لتلك الدول وذلك بأعتمادها على توافر العملة الصعبة[8] .

7- له دور اساسًا وفعال في دعم وتطوير الاستثمار المحلي ومن ثم إنشاء طبقة استثمارية تكون منافسة وذلك عن طريق انشاء المشاريع الجديدة وبالتالي اختراق الاسواق الدولية وتوزيع منتوجاتها[9] .

رابعاً : محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: هنالك مجموعة من العوامل التي من خلالها يمكن أن نحدد حجم الطلب لأي مشروع استثماري ، ومن هذه العوامل ما هو سياسي أو أقتصادي أو اجتماعي أو قانوني ، وأن هذه العوامل بصورة عامة تمثل المناخ الاستثماري لأي دولة اذ ان لها دورًا اساسًا في مسألة أتخاذ القرارات من قبل المستثمر الاجنبي وعلى اختلافها وتشابكها ، اذ يصعب اجمالها وتحجيمها وقياسها وبصورة خاصة ما هو مرتبط بميول المستثمر الاجنبي ذاته ومن هنا يمكن أجمال أهم العوامل الاساسية المحددة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر كما يأتي : [10] [11].

1- **العوامل الاقتصادية :** ان مسألة توفير الموارد الطبيعية والتي تمتاز بكونها قابلة للأستغلال والتجزئة والتصنيع من اهم العوامل المحددة للاستثمار ، اذ انه ومن أجل استغلال هذه الموارد بالكامل يجب أن تتوافر الطاقات العادلة الماهرة ذات الكلفة المنخفضة مع اضافة جملة من الحوافز التي تعمل على خلق بيئة اقتصادية سلمية متمثلة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الدخل الفردي ومعدلات التضخم وحجم السوق ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الانتاج فضلا على البنى التحتية كالطرق والاتصالات وخدمات الكهرباء وغيرها من العوامل الاخرى اذ ان هذه العوامل عند توافرها في أي بلد فأن ذلك البلد يعد بلداً جاذباً للاستثمار .

2- **العوامل السياسية :** يقصد بالعامل السياسي هنا طبيعة النظام السياسي للبلد وحجم علاقاته بالدول المجاورة ودول المنطقة حيث انه كلما كانت هناك علاقات جيدة للبلد مع البلدان الاخرى فأن ذلك يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي للبلد والذي بدوره يترك أثراً كبيراً في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، اذ أن المستثمر الاجنبي لا ينظر الى حجم السوق أو العائد المتحصل فحسب بل أنه يضع في الحسبان درجة الاستقرار السياسي للبلد ، فعند توفر الاستقرار السياسي فأنه سيكون هناك توفر لحرية و كفالة حقوق الانسان والذي يعد شرطًا اساسيّا من أجل خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار.

3- **العوامل القانونية:** هناك مجموعة من القوانين التي تكون كمحفز للاستثمار الاجنبي المباشر وتتمثل هذه القوانين بالحوافز والاعفاءات المتعلقة بالضرائب والجمارك فضلا على الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم ومصادرة الاموال وحقوق أرباحه الى اي دولة وغيرها من العوامل الاخرى.

4- **حالة السوق ودرجة المنافسة:** ويقصد بها حجم الطلب على منتوجات المشاريع الاستثمارية والتي تتأثر بالسوق وأمكانية توسعة وبصورة خاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في ذات المنطقة التي يوجد فيها المشروع الاستثماري هذا فضلا على حدة المنافسة لها عدة مخاطر منها ما يتعلق بالدعاية للبضائع والسلع الأمر الذي يتطلب تكاليف عالية وهو بدوره سيقلل من تدفق الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية مقارنة مع الدولة المتقدمة حيث انخفاض حجم التنافس في الدولة النامية.

5- **القروض الخارجية وتقلص المساعدات:** في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات المقدمة الى الدول النامية فان الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة وبصورة خاصة النامية منها يعد أفضل وسيلة من عملية اللجوء الى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبذلك تحقق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الانتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشيّا أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

6- **التأثير في ميزان المدفوعات:** يتم من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وزيادة الراس المال المادي في الدولة

المضيفة، وبالتالي سينعكس ذلك بصورة ايجابية على ميزان حساب راس المال عند لجوء الشركات الاجنبية لبيع عملاتها الاجنبية بهدف الحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها من أجل تمويل مدفوعاتها المحلية وتخفيض الشحة في الواردات والتي تساهم في سد حاجة السوق الوطنية فضلا على زيادة الصادرات لما لها إثر في توفر العملة الاجنبية.

خامساً: مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر: هناك ثلاثة عناصر اساسية يتكون منها الاستثمار الاجنبي المباشر هي:

1- **راس المال الاولي:** ويقصد به المبلغ الذي يقوم المستثمر الاجنبي بتقديمه من أجل شراء حصة من مشروع استثماري معين في بلد ما غير البلد الاصلي للمستثمر ويطلق علية مبلغ التمويل، وان بعض المؤسسات الدولية تشترط في مبلغ المساهمة الذي يقدمه المستثمر ان يبلغ ما نسبة 10% على اقل تقدير من قيمة راس المال المشروع من اجل ان يكون هذا الاستثمار استثماراً مباشراً.

2- **الارباح المعاد استثمارها:** ويقصد بها المبالغ النقدية التي حصل عليها المستثمر الاجنبي من أرباح الاستثمارات الخاصة به في البلد المضيف للاستثمار والتي لم يتم تحويلها الى بلده الاصلي حيث انها لا تزال محتجزة لدى المشروع الملحي الذي حصل فيه المستثمر على ارباحه وأن الغاية من عدم صرف هذه الارباح هو لغرض اعادة استثمارها في مشروع استثماري جديد يكون ملكاً لشخص طبيعي ومعنوي أجنبي، وبهذا يكون حجم الاستثمار الاجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الاولية مع الارباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد

3- **القروض داخل الشركة الواحدة:** ويقصد بها حجم الديون طويلة الاجل للشركة الام اتجاه فروعها في الخارج او بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في بلدان عدة.

المبحث الثالث: الاسلوب التحليلي للاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية

اولاً: الاستثمار الاجنبي المباشر :(FDI)

أن حدة المنافسة في عملية استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد اشتدت في مختلف دول العالم وخصوصاً النامية منها وذلك من خلال اتباع جملة من الوسائل والاساليب والتي اهمها الغاء وازالة الحواجز والعراقيل التي تقف بوجه قدوم الاستثمارات وبالمقابل قامت بتقديم الحوافز والضمانات التي تساهم في ادخالها للسوق المحلية. ان الاقتصاد العراقي قام ومن خلال السلطة التشريعية بوضع جملة من القوانين والتشريعات الخاصة عن طريق منح حوافز للمستثمرين الاجانب وازالة بعض القيود التي تقف في طريقهم بهدف زيادة حجم الاستثمارات ، فقد شهد الاقتصاد العراقي بعد احداث عام 2003 ارتفاعاً كبيراً في مستويات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر اذ ان التحرير الاقتصادي وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي ادى الى دخول العراق في مرحلة جديدة من التطور والتقدم في مجال الاستثمارات تبعاً لما يملكه من مكانه مرموقة وموقع استراتيجي وثروات اقتصادية ، من جدول(1) نرى أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر شهد ارتفاعاً ملحوظا طول مدة الدراسة على الرغم من بعض التذبذبات في فترات متباينة ، فقد ارتفع من (387200) مليون دينار في عام 2003 الى (435900) مليون دينار في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ(12,57%). الا انه شهد تراجعاً في عام 2006 على أثر حالات الفوضى والتدهور الامني التي شهدتها البلاد ذلك فأنه لم يستمر طويلاً حتى عاد للارتفاع خلال الاعوام اللاحقة ليصل الى (2232407,1) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو بلغ (81,3%)، وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1): يبين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نموه

السنة	Fdi الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل النمو
2003	387200	ـــــ
2004	435900	12.57
2005	758521.6	74.01
2006	564925	(25.5)
2007	1231270.6	117.9
2008	2232407.1	81.3
2009	1889190.6	(15.37)

(12.34)	1655893.2	**2010**
50.37	2490072	**2011**
68.35	4192200	**2012**
50.8	6321884.8	**2013**
(5.9)	5948559.2	**2014**
(30.48)	4135426.1	**2015**
(95.48)	186660	**2016**
3291.5	6330759.2	**2017**

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة

انخفض بعد ذلك عامي (2009 و2010) الا انه عاد ليرتفع مجدداً ليصل الى (6321884,8) مليون دينار في عام 2013 وبمعدل نمو بلغ (50,8%) تراجع بعد ذلك حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2016 ليصل الى اوطئ نقطة له على طول مدة الدراسة بعد ان بلغ (186660) مليون دينار محققاً معدل نمو سالب الميل بلغ (95,48%) اما في نهاية المدّة ارتفع ليصل الى أعلى مستوى له بعد ان بلغ (6330759,2) مليون دينار، وكما موضح في الشكل (1).

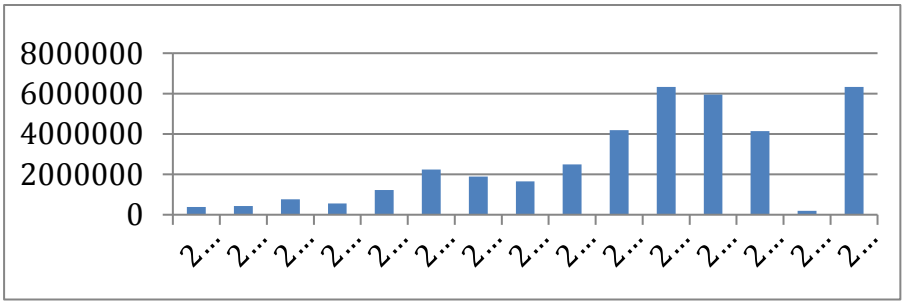

الشكل (1): يوضح حجم الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة

ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDP):

أن لحجم الناتج الاجمالي الاثر البالغ في مسألة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ذلك بأنه يعدّ مؤشرًا اساسيًا في قياس حجم السوق، اذ ان الاقتصاديات التي تتماز بوجود اسواق كبيرة تكون جاذبة للمزيد من الاستثمارات وفي مختلف المجالات سواء الزراعية منها أم الصناعية او الخدمية او غيرها من المجالات الاخرى ، لذلك فان العلاقة بين حجم الناتج المحلي وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر تكون علاقة طردية ، فمن خلال متابعة جدول رقم (2) نرى بان مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد تشهد ارتفاعاً مستمراً في معدلات النمو في اغلب مدة الدراسة فبعد ان كان يبلغ (29894476) مليون دينار في عام 2003 ارتفع الى (96067160,6) مليون دينار في عام 2006 وبمعدل نمو سنوي بلغ (49,57 %) ارتفع بعدها الى (157026061,6) مليون في عام 2008 بمعدل نمو (44,85%) الا انه تراجع في عام 2009 ليصل الى (130642187,1) مليون وبمعدل نمو سالب (16,8%)، وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2): يبين الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر فيه

السنة	GDP (بالأسعار الجارية)	معدل النمو	نسبة مساهمة FDI في GDP
2003	29894476.2	----	6.47
2004	48206524.3	61.25	0.9
2005	64227555.5	33.23	1.18
2006	96067160.6	49.57	0.58
2007	108402970.7	12.84	1.13
2008	157026061.6	44.85	1.42
2009	130642187.1	(16.8)	1.44
2010	158521511.5	21.34	1.04
2011	211309950.6	33.3	1.17
2012	254225490.7	20.3	1.69
2013	273587529.2	7.61	2.31
2014	266420384.5	(2.61)	2.23
2015	199715699.9	(25.03)	2.07
2016	203869832.2	2.08	0.09
2017	225995179.1	10.85	2.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة

ارتفع بعدها خلال الاعوام اللاحقة محققاً ما قيمته (25425490,7) مليون دينار عام 2012 تراجع بعدها في عام 2014و 2015 ثم عاد ليرتفع مجدداً ليصل الى (225995179,1) مليون دينار في عام 2017 أما بالنسبة لحجم مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي فقد نسب متباينة خلال مدة الدراسة ، اذ انه كان يمثل نسبة (6,47%) في عام 2003 انخفض بعدها الى (0,9%) في عام 2004 الا انه عاد ليرتفع الى (1,44%) في عام 2009 والى (2,31%) في عام 2013 ليصل اخيراً الى (2,8%) في عام 2017، وكما موضح في الشكل (2).

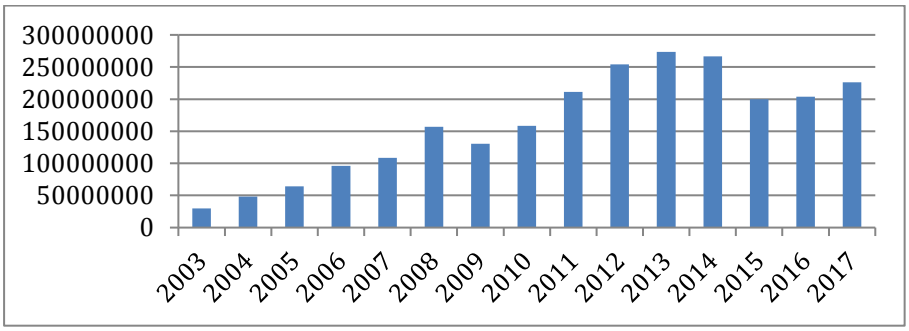

الشكل (2): يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة

ثالثاً: معدل التضخم (INF):

يمكننا الاستدلال على مؤشر التضخم من خلال بيان تعريف التضخم اذ انه يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وبهذا يمكن دراسة العلاقة بين التغير في المستوى العام للأسعار ومستوى التضخم عن طريق مؤشر الارقام القياسية لأسعار المستهلك، ان معدل التضخم يعد أحد المؤشرات الاساسية في قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي وان لهذا المؤشر دورًا كبيرًا في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية حيث انه متى ما توافر الاستقرار الاقتصادي في البيئة الاقتصادية للبلد المضيف فأن ذلك سوف يشجع على استقدام الاستثمارات ، اذ ان معدلات التضخم العالية تؤثر تأثيراً مباشراً في سياسات التسعير وحجم الارباح وبالتالي سوف يؤثر ذلك على حركة رؤوس الاموال التي تؤثر في تكاليف الانتاج فأرتفاع معدلات التضخم ستؤدي الى فساد المناخ الاستثماري أي أنه من المتوقع حدوث علاقة عكسية بين معدلات التضخم وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر ، فعلى أثر الحروب التي شهدها العراق خلال مدّة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كان هناك أرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار المستهلك وبمعدلات نمو متباينة وان هذا الواقع لم يختلف كثيراً بعد أحداث 2003/4/6 وانهيار النظام السابق ودخول القوات المحتلة الى الاراضي العراقية ، فقد شهدت تلك المدّة ارتفاعات ملحوظة ومستمرة في المستوى العام للأسعار، كما موضح في الجدول (3)

جدول (3): يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الاساس 1988)

السنة	Infالتضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل النمو
2003	181301.7	ـــــ
2004	230184.1	26.9
2005	315259.01	36.95
2006	483074.4	53.2
2007	632029.8	30.8
2008	648891.2	2.7
2009	630713.1	(2.8)
2010	646480.9	2.4
2011	690248.7	6.7
2012	724723.8	4.99
2013	771106.12	6.39
2014	783443.8	1.59
2015	794412.01	1.39
2016	797589.65	0.39
2017	813541.4	1.99

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة

ان مستوى الاسعار ارتفع من (181301,7) مليون دينار في عام 2003 الى (648891,2) مليون دينار في عام 2008 الا انه شهد انخفاضاً في عام 2009 بعد بلغ (630713,1) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (2,8%) ثم ما لبث ان ارتفع مجدداً خلال السنوات اللاحقة ليصل الى (724723,8) مليون دينار في عام 2012 والى (813541,4) مليون دينار في عام 2017، وكما موضح في الشكل (3).

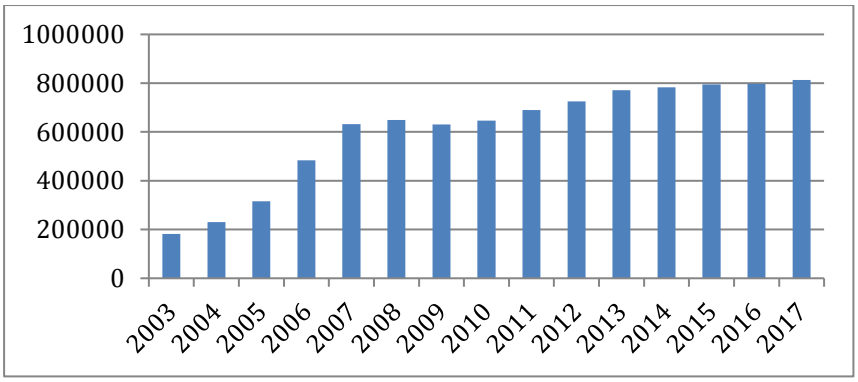

الشكل (3): يوضح المستوى العام للأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة

رابعاً: سعر الصرف الحقيقي (سعر السوق) (EXC):

يعد مؤشر سعر الصرف احد اهم المظاهر الاساسية في قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد ، اذ ان الارتفاع في تذبذب سعر الصرف للعملة المحلية يعدّ مصدر رئيس من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي والذي له الاثر البالغ في تقليل حجم الاستثمارات ، فلقد كان لصدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد والخاص باستخدام المزادات اليومية في عملية بيع وشراء العملة الاجنبية بهدف السيطرة على حجم المعروض النقدي ،الاثر البالغ في تقليل حجم التقلبات التي تشهدها قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، فمن خلال متابعة الجدول رقم (4) نرى ان هناك انخفاض كبير في سعر الصرف ما بين عامي 2003 و 2004 فبعد ان كان يساوي (1936) في عام 2003 انخفض الى (1453) في عام 2004 وبمعدل نمو سالب الميل بلغ (24,95) وذلك يعود الى الثقة المنبعثة من قبل افراد المجتمع للعملة الجديدة والزيادة في حجم الطلب عليها على بصفتها مخزنًا للقيمة ، الا ان هذا التراجع لم يستمر طويلاً فقد شهد عامي 2005 ، 2006 ارتفاعاً وبنسب بسيطة على اثر التدهورات الامنية التي شهدها البلاد ، ولكن عاد ليسجل معدلات نمو سالبة خلال الاعوام الثلاثة اللاحقة محققاً معدل نمو سالب الميل بلغ (14,1%) في عام 2007 بعد ان بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي (1267) على اثر تحسين السياسات النقدية المطبقة قبل البنك المركزي للدينار العراقي، وكما موضح في الجدول (4).

جدول (4): يبين سعر الصرف الحقيقي (الموازي)

السنة	Excسعر الصرف الحقيقي	معدل النمو
2003	1936	ـــــ
2004	1453	(6.25)
2005	1472	16.66
2006	1475	128.57
2007	1267	25
2008	1203	(16)
2009	1182	(47.61)
2010	1186	(28.4)
2011	1196	(4.6)
2012	1233	3.16

2013	1232	(1.61)
2014	1244	(1.31)
2015	1247	6.31
2016	1275	(17.18)
2017	1258	(24.52)

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة

ارتفع مجدداً في عام 2009 ليحقق قيمة تبادلية بلغت (1233) في عام 2012 وبمعدل نمو (3,16%) ثم الى (1247) في عام 2015 على أثر الركود الاقتصادي الي شهده البلاد في اغلب القطاعات الاقتصادية بسبب الازمة المالية والاوضاع الامنية المتردية والغير مستقرة وفي مقدمتها الحرب على الارهاب وانطلاق عمليات التحرير، الا انه عاد للتراجع في عام 2017 ليصل الى (1285)، وكما موضح في الشكل (4)

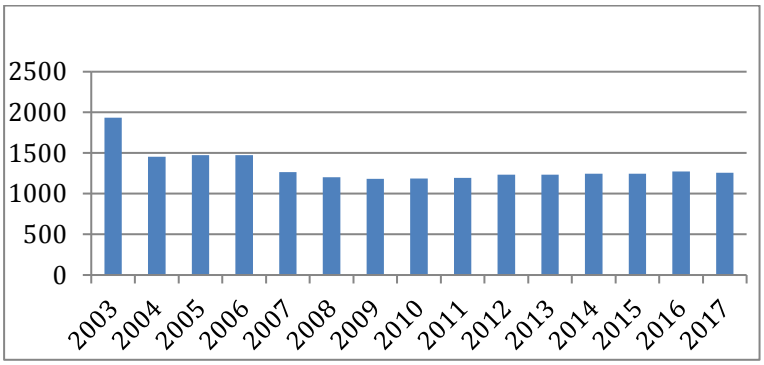

الشكل (4): يوضح سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة

المبحث الخامس: الاثر القياسي للمتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً : توصيف الانموذج : لقد تم استعمال انموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك من أجل بيان تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث يضم الانموذج المتغيرات الاقتصادية المستقلة متمثلةً بالمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم) والذي لها تأثير على المتغير الاقتصادي التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) في الاقتصاد العراق خلال المدة (2003-2017) والتي تمثل 15 مشاهدة، وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **SPSS** وتم تقدير النموذج حسب المعادلة التالية:-

$$Fdi = b_0 + b_1 GDP + b_2 exc + b_3 inf + ei \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

اذ أن (fdi) تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر، (Gdp) الناتج المحلي الإجمالي، (exc) سعر الصرف الحقيقي، (inf) معدل التضخم، (b_0) الحد الثابت، (b_3،b_2،b_1) المعلمات المطلوب تقديرها، (ei) حدود الخطأ العشوائي، (i) تمثل السنوات (1'2'3..).

ثانياً: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر:

بعد أن تم ادخال البيانات الإحصائية لمعالم الانموذج القياسي والمتمثلة ببيانات الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم تم الحصول على النتائج الآتية، وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5): يبين نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Exe، GDP، INF[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: FDI

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.838[a]	.702	.620	1380342.43139

a. Predictors: (Constant)، Exe، GDP، INF

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	49267675888386.586	3	16422558629462.195	8.619	.003[b]
	Residual	20958797506909.473	11	1905345227900.861		
	Total	70226473395296.060	14			

a. Dependent Variable: FDI

b. Predictors: (Constant)، Exe، GDP، INF

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2603459.540-	6068491.430		-.429-	.676
	GDP	.032	.011	1.138	2.920	.014
	INF	-2.812-	5.143	-.264-	-.547-	.595
	Exe	1319.260	3272.248	.116	.403	.695

a. Dependent Variable: FDI

المصدر: اعداد الباحثين من تحليل البيانات

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ أن معامل الارتباط (R^2) [بين المتغيرات المستقلة هدف الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، سعر الصرف) والمتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)] يفسر ما نسبته (70%) والمتبقي يعود إلى متغيرات وعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج والتي تعمل على التأثير فيه وعلى عملية جذب الاستثمار الاجنبي

المباشر، اما بالنسبة لحدود الخطأ (Std. Error of the Estimate) للانموذج ككل فقد بلغ ما قيمته (1380342.43139) ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.619) وبحدود ثقة (0.003) وهو ما يشير الى معنوية الانموذج وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، كما نلاحظ من خلال الانموذج أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والاستثمار الاجنبي المباشر(Fdi) اذ ان مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد بلغت قيمة B_{GDP} ما مقداره (0.032) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (2.920) وبحدود ثقة (0.014) مما يشير الى معنويتها كونها اقل من مستوى المعنوية (0.05) ، اما بالنسبة للتضخم (INF) فانه يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الاجنبي المباشر فعند ارتفاع حالات التضخم فإن ذلك سيؤدي إلى الانخفاض في رغبة الافراد نحو الاستثمار الاجنبي وبالتالي التقليل من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلاد فقد بلغت قيمة B_{INF} ما مقداره (2.812-) اما قيمة (T) المحسوبة فقد بلغت (-0.547) وبحدود ثقة (0.595) وهو ما يمثل اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فهي غير معنوية ، اما بالنسبة لسعر الصرف (Exe) فنلاحظ ارتباطه بعلاقة طردية مع الاستثمار الاجنبي المباشر فعند ارتفاع سعر الصرف فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في رغبة الافراد نحو الاستثمار الاجنبي وبالتالي الزيادة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلد فقد بلغت قيمة B_{Exe} ما مقداره (1319.260) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.403) وبحدود ثقة (0.695) والتي تشير الى عدم المعنوية كونها اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ،كما يمكننا من خلال هذا الانموذج القياسي ان نلاحظ معامل الانتشار للاستثمار الاجنبي المباشر، وكما موضح في الشكل (5) :

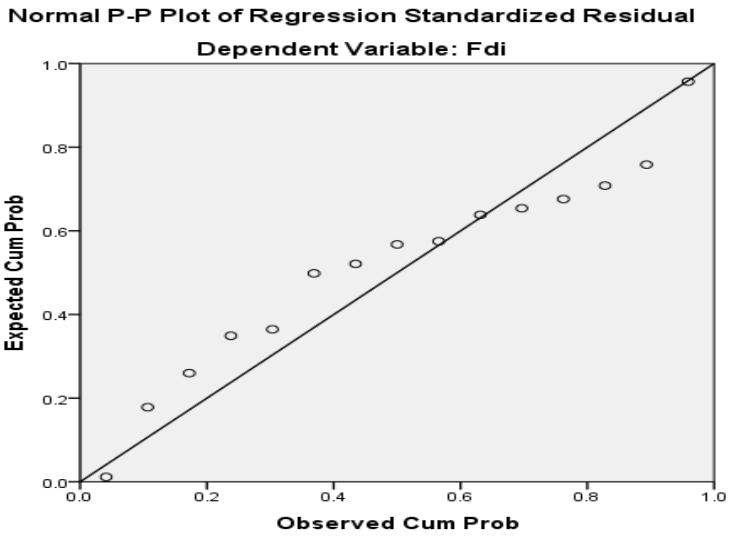

الشكل (5): يوضح معامل الانتشار للاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الحاسبة

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. الاقتصاد العراقي يعاني من نقص حاد في مصادر التمويل لأغراض التنمية لذا يعد الاستثمار الاجنبي المباشر واحد من أهم المصادر حيث يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي
2. الاستثمار الاجنبي المباشر يعد سلاح ذو حدين قد يكون سبب للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي أو سبب في وضع العراقيل على إثر إساءة استخدام وإنشاء العقود عندما تكون في غير الصالح العام.
3. يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمار الاجنبي المباشر بعلاقة طردية حيث أن له أثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على اعتباره مؤشرًا في قياس حجم السوق، فكلما كبر حجم السوق كان ذلك جاذباً إلى مزيد من الاستثمارات.
4. يرتبط معدل التضخم بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر فمع ارتفاع معدلات التضخم فإن ذلك يترك

أثر مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح والتي ستؤثر في حركة رؤوس الأموال والتي تؤثر في تكاليف الإنتاج وبالتالي فإنه عند ارتفاع معدلات التضخم سيعمل ذلك على فساد مناخ الاستثمار.

5. عدم استقرار سعر الصرف يعد أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصاد والذي كما أشرنا إليه مسبقاً إذ يؤثر في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، لذا كان لصدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد بخصوص مزاد العملة اليومية الاثر البالغ في تقليل حجم التقلبات في قيمة الدينار مقابل الدولار.
6. شكل معامل التحديد R^2 للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة هدف الدراسة ما نسبته 70% .

التوصيات:

1. على الاقتصاد العراقي أن يستغل المزايا المتحققة من الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال كسر حاجز الخوف والقلق والعزلة والانقطاع عن التطورات التي يشهدها العالم ولا سيما التكنولوجية منها.
2. لابد من وضع آلية خصبة وسن القوانين والتشريعات الاقتصادية والأمنية التي تنظم وتشجيع الشركات الأجنبية في مسألة الاستثمار وإدخال رؤوس الأموال وازالة العوائق والعراقيل التي تقف حائلا أمام استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر.
3. بالنسبة للبلدان النامية عامة والعراقَ خاصة فيما يتعلق بمسألة الشركات الاجنبية فعلى الدول تجنب سياسة ترك الباب مفتوحًا على أشده أو سياسة تركه مغلقًا بصورة نهائية اي محاولة التمييز بين الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب استقدام للمستثمرين الأجانب وتقديم المناخ الملائم لهم والابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تغطيتها بالاستثمار المحلي.
4. الاستفادة من تجارب الدول النامية المتقدمة ومن بين ذلك تجربتي الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة في استثمار الموارد المعطلة داخل البلد وتحقيق المكاسب المالية وتحسين مناخ الأعمال عن طريق تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر

[1] صفوت قابل، محمد، (2008) ، " نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية "، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.
[2] عبد الحسن، صلاح ، (1998) ، " الاستثمار الاجنبي المسوغات والاخطار"، سلسلة الندوات الفكرية بيت الحكمة، مصر
[3] ابو قحف، عبد السلام ، (2001) ، " اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي "، مطبعة الاشعاع الفنية ، مصر، الاسكندرية.
[4] سيبرو, جون ادكان ، (1987) ، " سياسات العلاقات الاقتصادية "، ترجمة خالد قاسم ، الاردن.
[5] عمر ، دنيا أحمد ، (2007) ، " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة " ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 13 ،العدد 2 ، جامعة الموصل ، العراق.
[6] الخزرجي ، داود سلوم عبد الحسين ، (2008) ، " الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة خاصة للعراق" ، اطروحة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد.
[7] عمر ، حسين ، (2000) ، " الاستثمار والعولمة" ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر.
[8] يعقوب ،محيي الدين ، (2011) ،" تقييم اهمال البنوك الاستثمارية "، دار النفائس، الطبعة الاولى، الاردن.
[9] الخضري ، محسن أحمد ، (2009) ، " أمن الاستثمار" ، مطبعة ايتراك للطابعة والنشر، القاهرة.
[10] ابو قحف ، عبد السلام ، (2001) ، " اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي " ، مطبعة الاشعاع الفنية ، مصر ، الاسكندرية.
[11] الجنابي ، هيل عجمي ، (2001) ، " تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية واثارها المتوقعة " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الثامن ، العدد28 ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.